البناء
السنة السابعة / الخميس / 21 نيسان 2016 / العدد 2060
Seventh year / Thursday / 21 April 2016 / Issue No. 2060

هل نجح هولاند في التسويق لمشروع توطين النازحين السوريين في لبنان؟

◆ علي بدرالدين

لم ينجح الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند خلال زيارته إلى لبنان في إخفاء هدفها الحقيقي وإنْ غلّفها بعناوين البحث عن مخرج لأزمة الاستحقاق الرئاسي المترنّح، محاولاً إعطاءها طابعاً إنسانياً مفاجئاً لجهة الاهتمام بالنازحين السوريين وزيارتهم في المخيّمات.

فَضَحَ توقيت الزيارة وبرنامجها الأهداف المعلنة والخفية وأزالا كلّ التباس أو شكّ، ولم يُسعف الرئيس الفرنسي اللعب على الكلام السياسي الذي ضخّه في الجسد اللبناني المترهّل، ولم يُفلح الحرص الزائد الذي أبداه أمام المسؤولين الذين التقاهم في التمويه على ما يحمله ويسعى إليه، خاصة أنه يعرف أكثر من غيره من القادة الأوروبيين تفاصيل الأوضاع في لبنان (حيث يكمن الشيطان) نظراً إلى الخلفية التاريخية السياسية التي تربط لبنان بـ«أمه الحنون» فرنسا وادّعاء حرصها عليه والحؤول دون سقوطه.

يدرك سيد الإليزيه، كغيره من المهتمّين بالشأن اللبناني الداخلي، أنّ قرار انتخاب رئيس الجمهورية لم يكن سابقاً وحاضراً ولن يكون في المستقبل بأيدي اللبنانيين والأفرقاء السياسيين الذين لم يدّعوا يوماً أنهم أصحاب القرار في هذا الاستحقاق أو في غيره، كما لم يشعروا بالخجل أو بالعجز والتقصير لأنّ معظمهم اعتاد سياسة الارتهان والتبعية للآخر أياً يكن، خاصة في القضايا والاستحقاقات الوطنية الكبرى، ولأنهم غير مؤهّلين بعد للإمساك بزمام الأمور وحلّ مشاكل وطنهم بعيداً عن التدخلات الخارجية والاستعانة بالأشقاء والأصدقاء من الدول القريبة والبعيدة، بل اقتصرت خبراتهم وشطاراتهم على البحث عن ملفات خلافية داخلية إلهائية للبنانيين وتغليفها بعناوين سياسية وطائفية ومذهبية بهدف تمويه الكذبة الكبيرة التي يحاولون تصديقها وإقناع اللبنانيين بأنهم يدافعون بشراسة عن حقوقهم التي يسعى الشريك الآخر في الوطن إلى انتزاعها ومصادرتها، من أجل إبقاء فتيل الصراع قائماً لتواصل الطبقة السياسية المتحكّمة إمعانها في كسب المزيد من المنافع المشتركة ووضع اليد والسيطرة على مقدرات الدولة واقتسام الحصص في مواقع السلطة والإدارة والمؤسسات والمال العام. هذا ليس خافياً على اللبنانيين الذين تحوّلوا إلى أسرى لدى هذه الطبقة وربما فقدوا كلّ أمل بالتغيير أو إصلاح ما أفسدته سياسة وأداء هذه الطبقة التي لم تنف أنها أوصلت لبنان إلى شفير الهاوية وربما إلى الهاوية، بل هذا مدعاة فخرها واعتزازها بذريعة أنها تحمي حقوق طوائفها ومذاهبها وأزلامها، وهي لم تستحِ من المجاهرة بما تقوم به على قاعدة «اللي استحوا ماتوا».

كلّ هذا لم يغب عن بال الرئيس هولاند، لكنه أراد خلال زيارته للبنان ومسؤوليه الالتزام بأدبيات البروتوكول والأصول السياسية والدبلوماسية التي تحكم العلاقات بين الدول، ولأنّ من المعيب بل المسيء أنْ يزور رئيس دولة عظمى كفرنسا بلداً صغيراً كلبنان كان خاضعاً لها ومحكوماً من المفوض السامي الفرنسي؛ وهي التي منحته استقلاله، أن لا يلقي التحية على مسؤوليه ولو كان من باب رفع العتب، خاصة أنه لم يحمل معه مشروعاً أو برنامجاً له علاقة بانتخاب رئيس الجمهورية العتيد، وهو ليس مكلفاً من مواقع القرار الدولي والأوروبي لمساعدة اللبنانيين على تجاوز الأزمة الرئاسية التي تشرف على إنهاء عامها الثاني، وانعدم خلال تلك الفترة الحماس الدولي عموماً والفرنسي خصوصاً لحلها في مواعيدها الدستورية وإنقاذ لبنان قبل استفحال أزماته التي أدخلته في المجهول المدمّر.

ويعلم الرئيس الزائر أيضاً أنّ انتخاب الرئيس في هذه الفترة دونه عقبات في ظلّ الأوضاع الملتهبة عربياً وإقليمياً ودولياً وانفتاح الأزمات على مزيد من الصراعات المحتدمة على أكثر من جهة ومحور، وتحديداً بين إيران والسعودية المالكتين أوراق ضغط رابحة لبنانياً وعربياً. وفي ظلّ انشغال العالم بالأزمة السورية وتحديداً أميركا وروسيا، ومواصلة السعودية إجراءاتها غير المسبوقة ضدّ إيران وسورية وحلفائهما بهدف التصعيد وإغلاق منافذ الحلول. وعلى خط مواز للصراعات القائمة ولمشاريع توطين النازحين السوريين في لبنان والهجمة المتصاعدة على محور المقاومة، أعلن رئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو بكلّ وقاحة وعجرفة أنّ الجولان السوري المحتل هو جزء من هذا الكيان، ضارباً كلّ القوانين والأنظمة الدولية المعمول بها وحقّ الدول بالدفاع عن أراضيها، وسط صمت عربي مريب، على مستوى الأنظمة العربية وجامعتهم المرتهنة والفاشلة بامتياز، فهم مَن شجّع هذا الكيان على قراره والعمل على سلخ الجولان عن سورية لضرب وحدتها واستقرارها وإضعافها وهي التي كانت ولا تزال قلب العروبة النابض التي تواجه بشجاعة المؤامرات التي تستهدفها منذ ما يقارب الخمس سنوات والتي لم تستطع هزيمتها أو تطويعها أو عزلها عن قضايا الأمة أو تخليها عن المقاومة.

ما يثير التساؤلات هو توقيت القرار الصهيوني الذي جاء في أعقاب مؤتمر اسطنبول للدول الإسلامية وترجم بإقدام بعض الدول العربية على سحب سفرائها من طهران. وفي ضوء التطورات المتلاحقة على مستوى المنطقة، فإنّ زيارة هولاند بأهدافها ونتائجها وعناوينها انكشفت وهي ليست ذات قيمة في ملف رئاسة الجمهورية، وقد أعلن أنّ لبنان هو مرشحه الرئاسي كتعبير ودلالة عن الفشل في الترويج لأحد أهداف الزيارة، لأنّ الهدف الأكبر والأهم هو التسويق لمخطط مرسوم معدّ بإتقان في مواقع القرارين الأميركي والأوروبي ولرسم خريطة جديدة للبنان يكون لتوطين النازحين السوريين مكان فيها، وقد سبقه إلى لبنان حاملاً المشروع نفسه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، ووزير الخارجية البريطانية. وقد تتواصل زيارات موفدين دوليين آخرين لاستكمال المهمة، خاصة أنّ الدول الأوروبية التي استقبلت مجموعات من النازحين السوريين، لاعتبارات إنسانية كما تدّعي، قررت ترحيلهم إلى تركيا أولاً ومن ثم إلى لبنان والأردن باعتبارهما الحلقة الأضعف في المنطقة، وبعد أن أشاعت لدى الرأي العام الأوروبي المتعاطف مع النازحين أنّ بعض هؤلاء هو مصدر الإرهاب الذي ضرب فرنسا وبلجيكا ويهدّد غيرهما، بهدف إقناعه بصوابية القرار الأوروبي بالترحيل، وبأنّ لبنان الضعيف المنقسم على نفسه والذي تتآكله الصراعات بين أفرقائه السياسيين المختلفين على كلّ شيء والمنغمسين في لعبة المصالح والمكاسب الخاصة، وأنّ طوائفه ومذاهبه التي تتصارع على السلطة ووظائفها العليا والدنيا، تشكل لأصحاب مشروع التوطين السوري منفذاً لتحقيقه، لا سيما أنّ السياسيين في لبنان لم يتفقوا على اتخاذ موقف واضح وصريح وجريء مما يخطط للبنان وسورية، وكأنّ الخطر الداهم لا يعنيهم وما يحصل هو في مكان آخر من العالم.

السؤال: هل سينجح مشروع توطين النازحين السوريين في لبنان، أم أنّ مصيره الفشل على خطى ما سبقه من مشاريع ومخططات مشبوهة تستهدف لبنان والمقاومة ولادة الشرفاء والأحرار الذين لن يرتضوا السقوط والخضوع والهزيمة، مهما بلغت التضحيات ولا خيار سوى النصر والشهادة، ولأنّ قوة الحق أقوى من حقّ القوة والغطرسة والظلم؟

قانون الانتخاب اللبناني يخرج من مختبر الأزمة السورية

◆ روزانا رمّال

ليست الأحزاب والقوى اللبنانية التي شاركت عملياً في الأزمة السورية دعماً وحضوراً وتنسيقاً مع الفريق الموالي للرئيس السوري بشار الأسد أو المعارض له أكثر قدرة على السيطرة على وضعها الانتخابي وصحة تمثيلها عند الفئات الشعبية اللبنانية منها، إلى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي عاش لحظات مفصلية في الانتخابات الأخيرة في بلاده، والتي كادت تسحب منه ومن حزبه القدرة على تشكيل حكومة، لولا أنّ الدورة الثانية أنقذت حضوره بمعايير سياسية باتت مفهومة بعد دخول أصوات معارضيه الذين حجبوها بداية وجيّروها لخصومه، في وقت حضرت واشنطن بكلّ ثقلها في الشارع التركي محرّضة المعارضة الموالية لها لخوضها أيضاً مهمة تنفيذ الرغبة الأميركية التي كانت تشبه البورصة في أدقّ لحظات الأزمة السورية، إنْ كان لجهة دعم أردوغان أو الأكراد أو «الإخوان المسلمين» عموماً في المنطقة.

لبنان بزعمائه الذين لا يشكلون لاعباً أساسياً نسبة لأردوغان بل منضوون ضمن محاور وسياسات إقليمية يعجز فيه المعترضون على إجراء الانتخابات النيابية منذ انتهاء مفاعيلها والتمديد مرتين للمجلس النيابي، لكن هذا يترجم في الواقع خوفاً شديداً من إجرائها ينبع من عدم القدرة على استشراف النتائج التي ستخضع تماماً للمتغيّر بالواقع السوري الذي عصف بالمنطقة كلها.

عاشت قطر تردّدات هذه العاصفة وبخطة استباقية تمّ تطعيم نظام الحكم فيها بالنَّفَس الشبابي وعزل شخصيات وصقور سياسية كانت رأس حرب الأزمة، بينها أمير البلاد حمد آل ثاني والد الأمير الحالي تميم، وبينها أيضاً الأشدّ شراسة وانضواء في الأزمة حمد بن جاسم رئيس الوزراء الشهير.

تركيا التي كانت الأساس في الخضة القطرية بعدما فشل مشروع الإخوان في المنطقة بسقوط إمكانية الامتداد في سورية، عاشت انتخابات بلدية ونيابية صعبة لم تستطع حتى أكثر مراكز الدراسات التركية قرباً من المرشحين، حسم النتائج بالإحصاءات والأرقام، فالشعب التركي لم يعد مقتنعاً بالكثير من سياسات أردوغان ولا يفهم ما يبرّر حربه على الرئيس الأسد. وعلى هذا الأساس يعود أردوغان مع حزبه للحكم لكن بحذر تعيشه شوارع تركيا يومياً بين تفجيرات ومواقف نارية انتقادية لسياساته.

سيدخل لبنان مفاعيل مختبر الأزمة السورية وتداعياتها على الكتل السياسية كلها في المنطقة. ولبنان الذي بدأ بإشارات الرغبة بالتغيير عبر تحركات شعبية جدية الصيف الماضي سيكون على موعد مع اختبار المتغيّرات الجديدة في الحياة السياسية اللبنانية التي طبعت هذه المرحلة، خصوصاً بعد خروج الجيش السوري من لبنان وفي الوقت نفسه دخول بعض القوى اللبنانية دوامة الأزمة السورية وحساباتها.

التجاذبات اليومية بين القوى السياسية ورؤساء الكتل والزعامات وانتشار الفضائح والعمل على انتزاع صفة تشرف هذا الحزب أو ذاك أو ترفع الهالة الإنسانية لهذا الزعيم أو ذاك، كلما اقترب الاستحقاق البلدي تؤشر إلى حجم القلق الذي تمثله نتائج الانتخابات البلدية والتي تشكل بدورها مختبراً عاماً لأمرين أساسيّين: الأول، تحديد قانون الانتخاب المقبل الذي يشكل اليوم «عقدة العقد»، والثاني استشراف شكل النظام اللبناني المرتقب خلال السنوات المقبلة بعد أن تحط الحروب رحالها في المنطقة، خصوصاً بعدما ظهرت رغبة الشارع اللبناني بالتقليص من حضور الزعيم في يومياته وحاجاته الحياتية والخدمية وتفاصيلها.

تحدّد الانتخابات البلدية شكل قانون الانتخاب النيابي الجديد بناء على النتيجة التي ستظهر أمام القادة وزعماء الكتل السياسية متأثرة بأكثر من عامل بات مؤكداً قوة حضوره. فالمال السياسي الذي كان حاضراً بقوة بعد اغتيال الرئيس الراحل رفيق الحريري لم يعد موجوداً لا بمفاعيله ولا بإمكاناته عند الفريق الذي خاض معركة كسر العظم في الحملة على الرئيس السوري بشار الأسد من لبنان، والذي استفاد لأكثر من خمس سنوات من المال السعودي المخصّص لهذا الهدف، لكن ليس لسواه، أيّ أنّ الأيام كشفت أنّ المال المخصّص للهجوم على سورية منذ اغتيال الحريري كان فقط مجيّراً لهذه الخدمة وليس لدعم حلفاء المملكة مادياً إلى الأبد. فكيف بالحال اليوم والمملكة تدرك أنّ التخلص من الأسد لم يعد وارداً أو ممكناً عند الأميركيين أنفسهم الذين خاضوا مغامرة العملية السياسية مع الروس بكلّ اندفاع، وخاضوا المفاوضات مع إيران بالملف النووي بكلّ زخم؟!

المصالحة المسيحية التي تمّت بين رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع وزعيم التيار الوطني الحرّ العماد ميشال عون تمثل بدورها مختبراً جديداً أو عاملاً يضاف لسلسلة النتائج التي سترفع للجان المعنية باختيار قانون الانتخابات النيابية كلٌ على اختلاف تموضعاتها، وهي على موعد هنا بفوارق كبيرة، حسب تقارير إحصاءات رئيسية وتوقعات خبراء تؤكد التغيّر الكبير الذي سيطرأ على التمثيل المسيحي البلدي وهو الذي سينسحب على التمثيل النيابي إذا صمدت المصالحة.

دعم مرشحي رئاسة الجمهورية على اختلافهم وحصرها بين العماد عون ورئيس تيار المرده سليمان فرنجية سيؤثر هو الآخر على نتائج الانتخابات، بعدما كشف أو تأكد للقاعدة الشعبية التي حضنت الفريق المنادي بإسقاط الأسد، والتي شاركت ببعض الأعمال القتالية والعمليات الأمنية تجييراً لهذا الخط، بأنّ الرئيس اللبناني المقبل هو بدون شك قادم من كنف 8 آذار أو حزب الله، بناء على ما عايشوا من ترشيحات تصبّ في هذا الإطار، وهم الذين تمّ تجنيدهم من قبل صقور لبنانية، خصوصاً في الشمال. هؤلاء اذاً مقبلون على تغيير جذري في المواقف بعدما أيقنوا أنهم انقادوا إلى سياسات فاشلة.

هكذا تحدّد نتائج الانتخابات البلدية بتجاذبات الجوار مصير قانون الانتخابات النيابية...

خفايا

لوحظ أنّ أصواتاً بدأت تعلو مطالبةً بتأجيل الانتخابات البلدية التي اقترب موعد إجرائها عازية السبب إلى أنّ بعض المناطق «الحسّاسة» أمنياً ستشهد معارك حامية بين الخصوم السياسيين، وتحديداً في بيروت وصيدا وطرابلس وبعض مناطق الجبل والبقاع. وفي السياق نُقل عن وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق تلميحه في مجلس خاص إلى احتمال تأجيل الانتخابات، لكنه أكد لمحدّثيه أنه لا يستطيع إعلان ذلك من دون تغطيته من أغلبية القوى السياسية الفاعلة.

لا أفق لجلسة تشريعية... ولا اتفاق على قانون الانتخاب
تشريع الضرورة بين الميثاقية الخفيفة والميثاقية الثقيلة

هتاف دهام

لن يكون التوافق على قانون الانتخاب خارج التسوية الرئاسية. وإزاء هذا الواقع الطويل يتجه رئيس المجلس النيابي نبيه بري إلى عقد جلسة تشريعية، لم تكن بوادر عقدها واضحة المعالم في جلسة الحوار الوطني الـ 18 التي حُدّد لها موعد جديد في 18 أيار المقبل. ربط الرئيس بري بين العمل التشريعي وقانون الانتخاب من خلال مبادرة أطلقها. تعيد الهيئة العامة النظر بمبدأ عدم جواز إقرار قانون الانتخاب في غياب رئيس الجمهورية، وفي حال تراجعت عن التوصية، يُبحث القانون وقد يُقرّ قبل انتهاء دورة المجلس نهاية أيار. لم يكن رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل متحمّساً للمبادرة بل تحدّث عن الاستنسابية وغياب العدالة والمساواة.

جلسة الاقتراحات وإبداء المواقف كلّ فريق غنّى فيها على ليلاه في أولوية الاستحقاق الرئاسي على أولوية إقرار قانون الانتخاب أو العكس. اجتهادات قانونية وغير قانونية لنصاب جلسة انتخاب الرئيس تتراوح بين الثلثين والنصف زائداً واحداً. كلّ يغني على ليلاه أيضاً في النظام الانتخابي، فاللجنة الانتخابية لم تتوصل إلى أيّ تفاهم أو تسوية، واكتفت بإحصاء نقاط الاتفاق والاختلاف بين صيغتي المختلط. المواقف متباعدة جداً يصرّ البعض على ضرورة اعتماد لبنان دائرة انتخابية واحدة على أساس النسبية. هذا ما عبّر عنه رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي النائب أسعد حردان، ويحظى هذا الطرح بتأييد مطلق من حزب الله الذي كان نائبه علي فياض نادى به في اجتماع لجنة التواصل النيابية، ومن رئيس تكتل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون. وإذا كان أفق قانون الانتخاب مسدوداً في الوقت الحاضر، فهذا لا يمنع تيار المستقبل من تضييع الوقت في الموافقة على الاقتراح المقدّم من الثلاثي المستقلّ – القوات – الاشتراكي القائم على انتخاب 60 نائباً على أساس النسبي و68 نائباً على أساس الأكثري، متخذاً من سلاح حزب الله ذريعة واهية للإبقاء على أكبر قدر ممكن من المقاعد النيابية المسيحية والسنية في كنفه. وضع رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد الإصبع على نزعة تفرّد واستئثار المستقبل بالسلطة، معتبراً أنّ الأزمة أعمق من انتخاب رئيس وقانون انتخاب، هي الالتزام بالميثاق الوطني، إذ ثمة مواقف تطيح بهذا الميثاق. وهذه هي المشكلة الحقيقية.

لا أفق لجلسة تشريعية بحضور التيار الوطني الحر والقوات وحزب الكتائب. لا اتفاق على قانون انتخاب. فهل يدعو رئيس المجلس النيابي إلى جلسة تشريعية بنصف النصف زائداً واحداً؟ وهل تشريع الضرورة يتطلب الميثاقية الخفيفة وليس الثقيلة؟ هذا رهن الأيام الأربعة المقبلة التي تفصلنا عن الأسبوع المقبل والتي أعطاها «الأستاذ» فرصة للمتحاورين.

واستهلّ رئيس المجلس النيابي نبيه بري الجلسة بالقول: في الجلسة السابقة تحدّثنا عن تفعيل عمل المجلس وطرح قانون الانتخاب. لذلك سأبدأ من موضوع المجلس النيابي، لا أحد منا يشرّع لبيت أبيه، نشرّع لأمر ضروري ولا بدّ منه. وهذا ما اتفقنا عليه في هيئة مكتب المجلس، رغم أنني واثق أنّ من حقنا التشريع. اللجان المشتركة أقرّت 41 اقتراح ومشروع قانون. أنا لا أجد أنها في مستوى الضرورة ذاته. هناك 6 أو 7 اقتراحات ومشاريع قوانين ضرورية. على سبيل المثال اتفاقية تعاون تجاري بين لبنان والكويت، اتفاق مع الانتربول، مشروع فتح اعتمادات (قروض وسندات خزينة)، مرسوم 1262 فتح اعتماد للأجور والرواتب، استملاك حوض الليطاني، اتفاقية بين الصين ولبنان. وربما هناك في مكتب المجلس اقتراحات أكثر أو أقل. لقد اتفق الوزراء في الحكومة على أن يوافقوا على الأمور الضرورية إلى ان يهدينا الله وننتخب رئيساً للجمهورية.

الرئيس نجيب ميقاتي: موافق.

وزير الاتصالات بطرس حرب: شو المطروح.

بري: أدعو رؤساء الكتل إلى أن يبدوا مواقفهم، إذا كان هناك موافقة أدعو هيئة مكتب المجلس إلى الاجتماع، وفي حال لم نتوصل إلى حل نرى ماذا نفعل.

النائب وليد جنبلاط: موافق.

حرب: موقفي مبدئي هو أنّ التشريع بصورة عامة بغياب الرئيس خرق للدستور والتوازنات القائمة. بالطبع يجب ان يحصل خرق في بعض الأحيان كما فعلنا بشأن القطاع المصرفي. في آخر جلسة عقدت كانت هناك تباينات وخلافات كبيرة، كان حزب القوات مصراً على ضرورة طرح قانون الانتخاب. ووعد تيار المستقبل بعدم عقد أيّ جلسة من دون قانون الانتخاب.

بري: صحيح الرئيس سعد الحريري قال ذلك، لكنني أعلنت انّ موقف الحريري لا يقيّد المجلس، وهناك أيضاً اقتراح من كتلة النائب وليد جنبلاط ألا يكون هناك إقرار لقانون الانتخاب.

ميقاتي: أنا أوافق الشيخ بطرس أن حق رئيس الجمهورية مصون في موضوع ردّ القانون، لكن بمسائل استراتيجية وميثاقية. الآن نحن نتحدث عن تشريع الضرورة لتسيير الدولة ورئيس الجمهورية ليس مسؤولاً أمام مجلس النواب، وحسب رأي هيئة مكتب المجلس لا نأخذ قرارات بقوانين كبيرة.

النائب ابراهيم كنعان: توضيحاً كان هناك قرار أنّ رئاسة الجمهورية أولوية. صحيح أننا طالبنا برفع هذا القرار، لكننا اتفقنا على أنّ قانون الانتخاب ورئاسة الجمهورية أولوية متساوية.

بري: غير صحيح. وإذا كان ذلك صحيحاً، فإنني سأعقد جلسة وأصوّت على قوانين الانتخاب. قلت إنني حاضر لأطرح كل القوانين المدرجة، حسب ورودها، وكنت أطالب بما تطالبون به لكن عندما ورد الاقتراح من كتلة جنبلاط تغيّرت الأمور.

وتلا بري بعض المحاضر التي دارت فيها النقاشات في الهيئة العامة التي في محصلتها أنّ الهيئة العامة أعادت التصويت على عدم إقرار قانون انتخاب قبل انتخاب الرئيس ولم تأخذ باقتراح كنعان، إنما أخذت بما تقدّمت به كتلة جنبلاط عبر النائب إيلي عون. وأشار بري إلى أن النائب جورج عدوان زاره وقدّم له تقريراً حول عمل اللجنة، والأجواء توحي بأنّ الامور غير ميؤوس منها.

النائب فريد مكاري: المسألتان مرتبطتان. وأنا مع تشريع أبعد مدى. لكن المستجدّ أنّ الرئيس سعد الحريري وعد أن يكون قانون الانتخاب على جدول أعمال أول جلسة، وهو يؤيد طرح المستقبل – القوات – الاشتراكي. لقد اجتمعت اللجنة وحصل اتفاق في العموميات واختلاف في بعض البنود الأساسية. وهناك اتفاق بين الأحزاب المسيحية وتيار المستقبل على عدم حضور أيّ جلسة عامة من دون قانون الانتخاب.

بري: بيكفي ضحك على الناس. لا يوجد توافق على القانون وبحضور وليد بيك أقول ذلك. هناك خلاف كبير حول الدوائر.

جنبلاط: صحيح.

بري: لماذا تريد أن تقيّدني بمشروع محدّد. أنا أتحدّث عن التشريع، أين الرقابة؟ وكيف تعمل الحكومة من دون رقابة؟ من الممكن ألا يحصل توافق في هيئة المجلس على كلّ البنود. لكن يبقى قانون الانتخاب! أحد مطالب التغيير والإصلاح قانون انتخابي وإجراء انتخابات نيابية قبل انتخاب الرئيس. إذا توافقنا نقرّ غداً القانون.

حرب: أنا ضدّ إقرار قانون انتخاب بغياب رئيس الجمهورية.

النائب طلال أرسلان: أتمنى أن نُفصّل المواضيع بشكل أساسي. تفعيل عمل المجلس، تشريع الضرورة لا يجوز ان يخضع لقانون الانتخاب وانتخاب الرئيس.

الوزير جبران باسيل: من غير الحاجة إلى مطالعة كاملة حول حرماننا من قانون منصف يسمح لنا بالمناصفة. موقفنا في الأصل مع تشريع الضرورة، أيّ ما يتصل بتشريع الضرورة وإعادة تكوين السلطة ومصلحة لبنان العليا. وعلى هذا الأساس عقدت الجلسة الأخيرة وشاركنا فيها. نحن مع التشريع إذا استند إلى أحد هذين الأمرين. لكن ما هو مطروح الآن لا ينطبق عليه هذان العنوانان. هذا موقفنا وموقف القوات. ونريد أن نعرف ما إذا كان تيار المستقبل لا يزال على موقفه؟ كذلك المواقف المسيحية؟

بري لباسيل: أنت تعرف موقفي إذا كان هناك فريق ذا أهمية. وكلكم ذو أهمية، ماذا يعني لي ذلك؟ وتابع عدم الاستقبال اللائق للأمين العام للأمم المتحدة وأنا لا أتحدث عنك، لأنّ خالك توفي في اليوم نفسه. فهو يأتي إلى لبنان مع رئيس البنك الدولي ورئيس البنك الإسلامي، ويقولون إنهم على استعداد لمساعدة لبنان، لكن نحن كدولة لا نساعدهم. الحكومة اليوم ترسل مشاريع قوانين. كيف يجوز للحكومة إقرار مشاريع قوانين ولا يجوز للمجلس النيابي أن يناقشها؟ أنا لست كل لبنان. ولا أنتم (القوات والكتائب والتيار الوطني الحر) وحدكم لبنان. كلنا لبنان. تريدون التشريع نستطيع إضافة بعض البنود، لكن أن تقول إن لا تشريع، فهذا أمر خطير.

النائب سامي الجميّل: شو خصّ الكتائب.

الرئيس فؤاد السنيورة: نحن لم نخرج من الاتفاق، لكننا أمام واقع علينا أن نتصرّف بدرجة عالية من المسؤولية. يجب أن نوقف عملية ضرب الدولة. علينا أن نتفهّم هذا الوضع ونبحث عن حلول ماذا نكون قد فعلنا إذا نزلنا إلى المجلس ولم نتوصل إلى نتائج، نكون أقفلنا الباب على كلّ شيء.

الجميّل: هذا الكلام لن يعجبكم كثيراً. أولاً: هل ما زلنا متمسّكين بالدستور؟ إذا التزمنا بالدستور فلن يكون هناك مجال لاجتهادات لشعار الضرورة واختراع مبادئ... عندها لا يبقى الدستور ضابط الإيقاع. ثانياً: الدستور ينصّ في المادة 74 على التالي: إذا خلت سدة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس أو استقالته أو سبب آخر فلأجل انتخاب الخلف يجتمع المجلس فوراً بحكم القانون وإذا اتفق حصول خلاء الرئاسة حال وجود مجلس النواب منحلاً تدعى الهيئات الانتخابية دون إبطاء ويجتمع المجلس بحكم القانون حال الفراغ من الأعمال الانتخابية. المادة 75 إنّ المجلس الملتئم لانتخاب رئيس الجمهورية يعتبر هيئة انتخابية لا هيئة اشتراعية ويترتب عليه الشروع حالاً في انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة أو أيّ عمل آخر. دولة الرئيس هل لك تفسير آخر؟ أنت تفضّل المادة 74 من المادة 75. أنا تفسيري انّ المجلس يجتمع لانتخاب رئيس وفقط. لا يحق بحسب القانون للمجلس أن يشرّع ولا يحق لنا أن نشرّع. الدستور والقانون يمنعنا من أن ننزل للتشريع... نحن نعطل انتخاب رئيس. والمادة 49 تقول النصاب شيء والانتخاب شيء آخر. والمادة 79 من الدستور تتحدّث بكلّ صراحة عن النصاب. مرّت سنتان من دون رئيس. نحن نخالف الدستور عندما نطبّق الثلثين نمشي على الطريقة غير الدستورية. المشرّع لم يحدد النصاب بمادة انتخاب الرئيس. تعديل الدستور فقط يحتاج إلى الثلثين إذا لم يتأمّن في أسوأ الاحتمالات لا نعدّل الدستور، فنصاب الثلثين ليس أداة لوقف الدولة ليمنع توفره انتخاب رئيس. حان الوقت لمنع خطف الدولة من قبل ثلث المجلس النيابي. أنا أعلم أنّ هذا البند وضع كرمى للمسيحيين، لكن اليوم نعيش أزمة يجب أن نخرج منها. لقد حدّد الدستور نصاب الثلثين عندما يستدعي ذلك، لكنه لم يأت على ذكر هذا النصاب عند انتخاب رئيس.

بري: سامي أعطى رأيه في المواد الدستورية. نحن بحاجة إلى تعديل الدستور في هذا الموضوع. العرف يعادل الدستور. العرف يفسّر القانون. يجب يا سامي أن أعقد جلسة معك بحضور الشيخ أمين لأشرح لك دستورياً.

الجميّل: العرف يعادل القانون وليس الدستور.

بري: وجهة نظر الوزير حرب تقول بأن يكون نصاب الثلثين في الجلسة الأولى والثانية لانتخاب الرئيس، أما في الدعوة الثالثة فلا يكون هناك نصاب. العرف يقوى على القانون وكلّ الرؤساء انتخبوا بنصاب الثلثين حتى في الظروف الاستثنائية في انتخابات الفياضية. تحت الضرب نحن حافظنا على الثلثين. وحتى لو أقنعتني، رغم أنك لم تقنعني يا سامي، لن أمشي بهذا الطرح.

الجميّل: الدستور يطير بسبب هذه الأمور.

النائب سليمان فرنجية: طاولة الحوار مساحة للتحدّث عن عمق المشكلة. لو نحن قادرون على انتخاب رئيس جمهورية بالنصف زائداً واحداً، لكنا قادرين على إقرار قانون انتخاب. إنّ الأفق غامض والكلّ ينتظر وكلّ فريق يعتبر أنّ الأمور لمصلحته. هيئة الحوار أنشئت لتفادي المشكلة والحرب. وإذا الحديث لن يوصلنا إلى حلّ لننتقل إلى المؤسسات.

في موضوع المسؤولية الوطنية يشعر 90% من المواطنين بقرف من الدولة. نحن نزايد على بعضنا. يمكن أن نربح في السياسة لكننا ننتقم من الشعب. أنا ماروني من أكبر ضيعة مارونية، ولا اعتبر أنّ التشريع يؤذي انتخاب رئيس للجمهورية. اللجوء إلى تعطيل المجلس النيابي الشيعي ومجلس الوزراء السني هو مَن يعطل انتخاب الرئيس. أنا كماروني الدولة هي حمايتي. يجب أن نسيّر أمور الناس. الدستور وضع لتسيير أمور الناس إذا انتخبنا رئيساً بالنصف زائداً واحداً يعني اننا ذهبنا إلى الحرب. أنا استفيد من النصف زائداً واحداً، لكن إذا صرت رئيساً هل بإمكاني أن أحكم؟

الوزير ميشال فرعون: لو لم نكن نمرّ بمأزق سياسية كبيرة لما كنا نطرح ونفكر بمخارج خارج عن الدستور. صحيح أننا قلنا إنه لا يجوز الاتفاق على قانون انتخاب. إذا حصل اتفاق على قانون الانتخاب سيسهّل الأمور في الرئاسة. في الدوحة حظي قانون الانتخاب بأهمية انتخاب الرئيس. الحل يكمن في أن نبحث بنقاط الخلاف في قانون الانتخاب.

حرب: غير مسموح إقرار قانون انتخاب قبل انتخاب الرئيس. وبانتظار انتخاب الرئيس علينا أن نرى كيف نسهّل أمور البلد، لكن في الوقت نفسه نسهّل الأمور. والأكيد أن لا شيء يضمن انتخاب الرئيس بالنصف زائداً واحداً بوجود السلاح. البلد ينهار. وأنا أشهد انهيار الجمهورية اللبنانية.

جنبلاط: نحن مع النصاب السياسي ودعم العرف. صحيح أننا في عام 2005 طالبنا بانتخاب رئيس بالنصف زائداً واحداً، لكن اليوم أنا أرفض ذلك. نحن مع تشريع الضرورة ويجب أن نستفيد من قروض البنك الدولي والبنك الإسلامي. وفي قانون الانتخاب هناك اختلاف على الدوائر. وهذا الأمر قابل للنقاش.

النائب أسعد حردان: فرنجية قارب الموضوع بشكل واقعي. هذا الحوار تمّ لأنّ هناك مشكلة وهناك أزمة. وانطلاقاً من الواقع السياسي فالحوار هو لمساعدة المؤسسات على تأدية دورها في انتخاب رئيس وإقرار قانون انتخاب. يوجد أكثر من مرشح لرئاسة الجمهورية، والسؤال الذي يطرح نفسه حول تفعيل المجلس النيابي، إذا لم يحصل هذا الأمر، هل تغيب الحكومة أيضاً؟ وإلى أين سنصل؟ نحن مع التشريع وليس ضمن قيد الضرورة، مصلحة المواطنين تعلو فوق كل اعتبار، ولديّ تمنّ على القوى السياسية أن تحافظ على المجلس النيابي لأنّ هذا يساعد على فتح الأبواب الأخرى.

رعد: نحن على الدوام مع تفعيل عمل المجلس، خصوصاً التشريعي والرقابي. نحن اتخذنا موقفاً وأعلناه وأنا لا أرى فصلاً بين عدم انتخاب رئيس والحؤول دون التشريع لما للأمر من انعكاس على الوضع في البلاد. ما قاله النائب فرنجية وعطفاً عليه، الأزمة يجب أن لا نقاربها على قاعدة عدم وجود رئيس وتفعيل المجلس. الأزمة أعمق وهي الالتزام بالميثاق الوطني. ثمة مواقف تطيح بالميثاق الوطني. هذه هي المشكلة الحقيقية والحل يبدأ من هنا. والجو الذي سيحكم به الرئيس هل يتيح له القيام بدور؟ لديّ رأي قانوني أنه إذا أردنا أن نعدّل نصاب رئيس الجمهورية بحيث ننتخب بالنصف زائداً واحداً هل يستقيم هذا الأمر مع دوره في ردّ قوانين قد تنطوي على تعديل دستوري بنصاب الثلثين؟

حرب: لم أفهم موضوع الميثاقية.

النائب هاغوب بقرادونيان: قانون الانتخاب مسألة توازنات وتحالفات... وليد بك تحدّث اليوم عن تحالفات جديدة. أنا مع عقد جلسة لتشريع الضرورة. وهذا يمكن أن يشكل ورقة ضغط للإسراع في انتخاب رئيس في مدة معينة. وأتمنى أن يكون قانون الانتخاب على جدول أعمال جلسة الضرورة والرئيس بري يستطيع أن يجد حلاً ذهبياً ربما تكليف لجنة من هيئة الحوار لتقريب وجهات النظر حول خلافات القانون. وأنا ضدّ توزيع الدوائر في المختلط ومع العودة إلى تقسيمات قانون الستين الأصلي.

السنيورة: نريد أن نجد حلولاً. اليوم نحن في مأزق.

بري: أنا أشكر الجميع، لا أريد أيّ حلّ خارج إرادة الأخوة المسيحيين. بالعودة إلى قانون الانتخاب. هناك مكونات سياسية تريد تطبيق النسبي كاملاً بغضّ النظر عن الدوائر، وأيضاً هناك قوى تريد تطبيق النظام الأكثري كاملاً دون النظر في الدوائر، وأخرى لا مانع لديها من قانون مختلط. وتلا بري مقرّرات لجنة قانون الانتخاب. توقف على أنّ الحلّ بالمقارنة والتوازن. وأشار إلى أن النائب عدوان أبلغه أنه إذا لم يقرّ قانون الانتخاب سيكون البلد معرّضاً للتظاهرات والمشاكل، وجاوبه بأنه سيعتبر أنه لم يسمع هذا الكلام.

وأطلق بري مبادرة، متوجهاً إلى التيار الوطني الحر والقوات والكتائب والقوى المتردّدة بالتشريع بالقول إنه «مستعدّ لأن يدعو إلى ج